[ ٢ ]

كان من ابرز تطورات الشهر الماضي خطاب الرئيس السادات الذي اعلن فيه ان القناة ستفتح للملاحة الدولية في ١٩٧٥/٦/٥ وهي الذكرى التاسعة لحرب حزيران ١٩٦٧ واغلاق القناة . وتعتبر قناة السويس الشريان المائي الذي يربط دول اوروبا الغربية والشرقية والاتحاد السوفيتي بدول افريقيا الغربية ودول الخليج العربي الغنية بالنفط ، وشبه القارة الهندية والشرق الاقصى ، واليابان واستراليا . لذلك فان هذا الحدث هو مثار اهتمام عدد كبير من الدول بالنظر الى اهمية القناة التي تعطي دول العالم مزايا لا يمكن انكارها . وسنتناول هنا هذا الموضوع بهدف استطلاع تأثير فتح القناة على الصراع .

اعلن الرئيس السادات في الخطاب الذي القاه مساء يوم ١٩٧٥/٣/٢٩ في مجلس الشعب ان مصر ستعيد فتح قناة السويس في الخامس من حزيران ١٩٧٥ . ومما قاله بهذا الصدد « ان البعض قد يتوقع ان تبقى القناة مغلقة ، لكننا سنفعل العكس تماما . ان قرارنا هو فتح قناة السويس للملاحة البحرية في الموعد الذي كنا قد حددناه لفتحها وهو حزيران ( يونيو ) المقبل . سنفتح قناة السويس لخير شعبنا ولخير العالم لاننا لا نريد لشعوب العالم التي تهتم بالقناة معبرا لتجارتها ان تتصور ان شعب مصر يريد عقابها لذنب لم تقترفه » . ( النهار — ١٩٧٥/٣/٣٠ ) .

ويجيء هذا القرار التاريخي في اعقاب تجميد جهود الدكتور هنري كيسينجر وزير الخارجية الاميركية واتصالاته التي اجراها في كل من اسوان وتل ابيب والتي استغرقت ١٧ يوما كاملة من شهر اذار الماضي .

لقد فسر المراقبون هذه الخطوة من جانب مصر على انها دفعة جديدة نحو السلام . اذ ان الرئيس السادات سارع الى اتخاذ هذا القرار واعلانه على العالم في اعقاب فشل جهود السلام في المنطقة والتي حملت اسرائيل كامل المسؤولية في افشالها ، وفي وقت تأزمت فيه العلاقات بين الادارة الاميركية واللوبي الصهيوني بعد الرسالة التي وجهها الرئيس الاميركي فورد الى اسحق رابين والتي حمل فيها اسرائيل مسؤولية فشل الجهود ، وفي وقت اعلنت فيه واشنطن — الحليف الوحيد لاسرائيل في العالم القادر على اجبارها على الانسحاب ) عن نيتها لاجراء تغيير في سياستها وعلاقاتها بدول منطقة الشرق الاوسط ، وفي وقت تفهم فيه العالم حقيقة الصراع وادرك ابعاد التحرك العربي وحق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه . في حين تلمس من الناحية الاخرى التصلب في الموقف الاسرائيلي وخطورته على السلام في المنطقة . وفي وقت ابدت فيه اوروبا الغربية وبالذات دول السوق الاوروبية، تفهمها للقضايا العربية ، واستعدادها لفتح حوار مع المجموعة العربية لتبادل المنافع المشتركة .

اذا لم يكن القرار مجرد قرار عابر تتخذه مصر لفتح القناة ، فان له دلالاته وابعاده السياسية التي يقصد بها تشديد الخناق على اسرائيل تمهيدا لعزلها حتى عن اقرب المقربين اليها. وعندما اقدمت مصر على تبني هذه الخطوة كانت تعي ابعادها الحقيقية ، وتدرك الفوائد السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ستجنيها من خلال ذلك . فالقناة لا تمثل فقط الشريان المائي الرئيسي الذي يربط اوروبا الغربية والاتحاد السوفييتي بافريقيا والخليج العربي والهند والشرق الاقصى واستراليا ، بل تعتبر ايضا عصب الاقتصاد المصري حيث يتوقع ان تؤمن لمصر دخلا سنويا ثابتا يقدر بـ ( ٦٠٠ ) مليون دولار اي نحو ثلاثة اضعاف ما كان عليه في عام ١٩٦٦ قبل اغلاقها . ان مصر لا تعول كثيرا من الناحية العسكرية على فتح القناة وان كانت اهميتها الاستراتيجية لا تنكر ذلك لانها وضعت حساباتها وبنت قوتها العسكرية الذاتية وخاضت معركة العبور بدونها واثبتت للعالم انه بامكانها حاضرا ومستقبلا ان تخوض حربها بدون فتح القناة. صحيح ان فتحها سيحسن موقفها العسكري ويعزز نفوذها في البحر الاحمر ، غير ان هذا الاعتبار لم يكن السبب المباشر وراء فتحها ، ان وراء القرار دوافع سياسية واقتصادية رأت مصر ان الوقت قد حان لاستغلالها لمنفعة الدول ذات المصلحة المباشرة من فتحها . ان الخبراء في العالم يدركون ان المكاسب السياسية والاقتصادية التي ستجنيها مصر والمجموعة العربية من وراء فتح